مجلة إسهامات للبحوث والدراسات | المجلد 10 / العـدد: 02 (2025)، ص 39- 48 | EISSN: 2543-3636 * PISSN: 2543-3539

تحديات العرف في الجانب الفكري والاجتماعي

Challenges of Custom in the Intellectual and Social Dimensions

باجو مصطفى

Badjou mustapha

جامعة غرداية (الجزائر)، badjou.mustapha@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/06/07 تاريخ القبول: 2025/12/27 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

ينطلق الحديث عن العرف من مدخل تأصيل مصادر الشريعة الإسلامية، وبيان اتفاق العلماء على اعتماد المصادر الأصلية متمثلة في الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ثم تليها المصادر التبعية، مثل الاستحسان وقول الصحابي وشرع من قبلنا، ومنها العرف، أو العادة.

وتواجه العرف الحالي في المجتمعات المسلمة تحديات كبيرة، فكرية واجتماعية، منها ما يعود إلى واقع العرف ومدى فعاليته واستجابته لطموحات المجتمع، ومنها ما يعود لعوامل خارجية تتمثل في العولمة الفكرية، واكتساح أفكار التحرر لكل المجتمعات، وانفلات القيم والمرجعيات الدينية والاجتماعية، وهو ما يقتضي جهودا مخلصة لتنقية الموجود وتأصيل الصحيح من الأعراف، وحمايتها من الدخيل غير الصالح لضمان استمرار دور العرف الصحيح في الحماية الفكرية وتأمين استقرار المجتمعات الإسلامية في ظل موج العولمة وطوفانها الكاسح للقارات.

كلمات مفتاحية: العرف، التحديات، المجتمع، الفكر، الأمن، الاستقرار.

Abstract:

The discussion of custom (ʿurf) begins with the foundational study of the sources of Islamic law. Scholars unanimously agree on the primary sources: the Qur'an, the Sunnah, consensus (ijmāʿ), and analogical reasoning (qiyās). These are followed by the subsidiary sources, such as juristic preference (istiḥsān), the statements of the Companions, the laws of previous nations, and among them, ʿurf (custom) or ʿādah (hadit).

The current customs in Muslim societies face major intellectual and social challenges. Some of these challenges stem from the state of

customary practices themselves — their effectiveness and their ability to meet the aspirations of society — while others arise from external factors such as intellectual globalization, the spread of ideas of liberation across all societies, and the loosening of moral, religious, and social values and references. This situation calls for sincere efforts to refine existing customs, to preserve and strengthen the sound ones, and to protect them from harmful foreign influences, in order to ensure that sound custom continues to play its vital role in intellectual protection and in maintaining the stability of Muslim societies amid the overwhelming tide of globalization.
Keywords: custom, challenges, society, thought, security, stability.

1. مقدمة:

ينطلق الحديث عن العرف من مدخل تأصيل مصادر الشريعة الإسلامية، وبيان اتفاق العلماء على اعتماد المصادر الأصلية متمثلة في الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ثم تليها المصادر التبعية، مثل الاستحسان وقول الصحابي وشرع من قبلنا، ومنها العرف، أو العادة. ويتأسس

اعتباره بناء على قوله عز وجل: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: 199]

وباستقراء نصوص الشرع قامت القاعدة الفقهية الكبرى: "العادة مُحَكَّمة". وصارت منبعا لأحكام اجتهادية زخرت بها مصادر الفقه وفسحت مجالا رحيبا لاجتهادات الفقهاء.

ومن هنا بات من أبجديات الفكر الإسلامي اعتبار العرف ضمن مصادر التشريع التبعية، كما صدرت في تأصيله وتحديد ضوابطه وأقسامه، ومدى حجيته دراسات عديدة فضلا عما دونه علماء الأصول في المدونات الأصولية والاجتهادات الفقهية على اختلاف المدارس الإسلامية [1].

وللعرف حضور بارز في الجانب القانوني، إذ يعتدّ به في المنظومة القانونية لمختلف التشريعات؛ ويعد مصدرا رئيسا عند فقدان النص القانوني[2].

(1) _ ينظر في حجية العرف كتب الأصول المختلفة، ومنها: وهبة الزحيلي، الوسيط في أصول الفقه الإسلامي. محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي. وغيرها.

(2) _ ينظر: أحمد يوسف الدرديري، الأعراف والتشريعات ودور التشريعات القانونية في تغييرها، جامعة الجوف، 2018 .

ومن الناحية الواقعية، نجد اتفاق كلمة العقلاء على أن العرف معتبر في تنظيم حياة الناس، ومحكّم عند وقوع النزاع، لضبط العلاقات وتحقيق الاستقرار، وتأمين الحياة في جوانبها المادية والمعنوية.

وإذا نظرنا إلى جانب الدراسات العلمية، وبخاصة من الناحية الاجتماعية وجدنا تضافر دراسات عديدة على هذا الميدان، تناولت تفسير نشأة العرف وسلطانه على النظام الاجتماعي، وبيان أهميته في استقرار الحياة الاجتماعية، وضبط العلاقات، وتيسير تبادل المصالح بين الناس، وتقليل أسباب النزاعات، وفض الخلافات عند وقوعها. وهو ما يجلّي دور العرف في تحقيق حياة اجتماعية مستقرة، وتوفير جهود وأوقات وطاقات وأموال لا تقدر بثمن.

إن هذه الجوانب المضيئة للعرف لا تظل مصباحا منيرا على امتداد الخط الزمني، وتنوع البيئات والمجتمعات، ذلك لأننا بصدد ظاهرة إنسانية تتعلق بمجموعة من البشر تحكمهم علاقات ومصالح متشابكة، وتوجههم في الوقت نفسه مطامح ومطامع متوثبة، ورغبات في الاستئثار والانفراد بالمكاسب والمنافع، وهو ما يجعل دور العرف في أحيان كثيرة يتضاءل حتى يكاد يغيب أو يزاح من الاعتبار، فتفرض الأثرة والعواطف الجامحة نفسها، وتنجم بين الناس ظاهرة العدوان والبغي، والإجحاف والسطو على الحقوق وكبح الحريات. بل يؤدي الحال في بعض الأحيان إلى العدوان على حق الحياة، بإراقة الدماء واستباحة الأرواح.

وهنا يرد السؤال: عن تحديات العرف ومعوقات بسطه لجناحه في ضبط الحياة الاجتماعية، سواء من الناحية الفكرية أم الناحية الاجتماعية

2. تحديات العرف من الناحية الفكرية

1.2 التحديات الخارجية:

طبيعة المجتمعات الإسلامية أنها تحتكم إلى الشرع الحنيف في ضبط إيقاع الحياة، وتحديد العلاقات وتمكين الناس من الحقوق وتكليفهم بالواجبات.

والشرع قد اعتبر العرف وأسند إليهم مهمة الفصل في كثير من المسائل، مثل تحديد المهور والأجور، وتقدير النفقات والتعويضات، وفسخ العقود في البيوع والإجارات والشركات. وغير ذلك.

كما أوكل إليه ضبط آليات تحقيق العدالة والشورى في الحياة العامة، سواء في مجال الحكم والسياسة، أم مجال التنظيم والإدارة، أم غير ذلك من شؤون المجتمع.

والمجتمعات الإسلامية اليوم تواجه أفكارا وافدة، بل طوفانا من القيم والمفاهيم تجتاز الحدود وتعم البلدان بفعل وسائل الإعلام والعولمة التي بسطت سلطانها على العالم بأسره. وهذا ما يجعل أفراد المجتمع المسلم تتوزعهم هذه الأفكار، وتحكمهم هذه التيارات؛ فينجذبون إليها بحكم الولع بالجديد، وبالفكر الوافد من البلدان الغالبة والمتقدمة تكنوجيا واقتصاديا وإدارة وتنظيما. وبعض هذه الأفكار لا تتفق ومبادئ الشرع، وتخالف أعراف المجتمع المسلم، ولكنها لا تعبأ بهذه المخالفة، وتجد لها أنصارا يدافعون عنها بحجة التحديث والعصرنة، ويسعى أصحابها إلى توسيع رقعة التأثير بها بما لديهم من وسائل الدعاية وأدوات التواصل، وقد أصبحت هذه الوسائل متاحة للجميع، ومجانية في عصر الانترنت وانفتاح الأرض على السماء.

إن من التحديات الفكرية الوافدة اعتبار كل قديم مرفوضا، دون النظر إلى ضرورته أو فائدته، وهو ما جعل جيل اليوم يولع بالتغيير لأجل التغيير، ويتنكر لكثير من عوائد مجتمعه دون مبرر منطقي، ولا تأسيس عقلي مقبول.

فقداسة الدين أصبحت خرافة عند بعض المسلمين، ومرجعية المسلم إلى القرآن والسنة صارت رجعية وفكرا باليا. بل إن بعض الأفكار تريد أن تمرر فهومها بذريعة مستساغة، وهي الاعتزاز بالتراث وتحيينه، وتجديد فعاليته ليواكب العصر، ثم نجد مضمون هذا الفكر طعنا في حجية القرآن، أو تشكيكا في السنة النبوية جملة وتفصيلا بذريعة عدم مزاحمة القرآن في صدارته ومرجعيته في الإسلام.

ومن التحديات الفكرية الوافدة، ظاهرة التعالم واحتقار أهل العلم، واعتبار الجميع على قدم واحدة، والدعوة للتسوية المطلقة بين من قضى عمره في العلم ورسخت قدمه في ميدانه، وبين من بدأ أحرفه ولا يزال يحبو أو يرسف في رسنه. فضاعت هيبة العلماء، وعطل عرفٌ شاع بين الناس قديما في توقير العالم واحترام مقامه وفضله، دون أن يبلغ هذا التوقير إلى تقديس رأيه واجتهاده. إذ المعروف في الشرع أن لا عصمة لغير الوحي، أما المجتهد فرأيه متردد بين الصواب والخطأ، ولا يرقى إلى القطع إلا ما بلغ درجة الإجماع التام.

3.2 التحديات الداخلية:

1.3.2 تعارض العرف القائم مع الشرع والمصلحة:

توجد في كثير من المجتمعات الإسلامية أعراف راسخة، تحكم سلوك المجتمع وتفرض نفسها على أفراده بصورة ضاغطة، وهي في حقيقتها منافية لنصوص الشرع، وهذه الأعراف مرفوضة في نظر الشرع، إذ إنها في الأصل منقوضة ولا يصح اعتبارها، ذلك لأن من شروط العرف المتفق عليها أن لا يخالف نصا شرعيا. وما خالف الشرع فهو باطل.

ولكن فترات من الجهل رانت على هذه المجتمعات فتحكمت فيها العاطفة، وغاب الاحتكام إلى النص الشرعي، فحصل تحريف الأحكام، ووقع الجور وهضم الحقوق، وتبعه السكوت عن هذه الاختلالات؛ حتى تجذرت وغدت أعرافا مقدسة.

ومن أمثلة هذه الأعراف المنحرفة، حرمان الأنثى من الميراث، إذ لا يزال عرفا معمولا به في بعض المجتمعات الإسلامية، والأدهى من ذلك أن نجد بعض القائمين على شؤون الدين في المجتمع يسعون إلى تسويغه، باسترضاء الانثى بهبة من المال تنالها من التركة، وإقناعها ولو ظاهريا بأن أخاها عمادها وسندها عند الحاجة، وهو ما يؤمن لها مستقبلها قبل أي إنسان آخر.

كما شاعت أعراف تمنع الفتاة من التصريح برأيها في اختيار شريك حياتها، وأنها محكومة برأي أبيها وأمها، وإن اعترضت حوربت بلا هوادة، واعتبرت خارجة عن النظام ومتمردة على الأعراف.

وهذا سلوك مخالف للشرع في نصوصه الصريحة، سواء منها ما أثبت حق المرأة في الميراث في آيات قطعية، وما أثبت لها رأيها في اختيار الزوج وعدم إكراهها على من لا ترغب فيه. ولكن انحراف الناس وتحكيم العاطفة أفرز عرفا قاهرًا ملزما، وإن سعى بعض الناس لتغييره واجه ضغطا يمنع من هذا التغيير. وهو بحاجة إلى شجاعة لتغييره، لأن الحق قديم ولا يسقط بالتقادم.

2.3.2 خطر العولمة الاجتماعية والحضارية:

ومن الناحية الاجتماعية، نجد ثمة تقاليد عديدة كانت مستقرة لقرون في المجتمع المسلم، وبقي لها أثر في الأوساط المحافظة، ثم جاءت العولمة فاكتسحتها، وفرضت قيمها الجديدة،

وسلوكاتها المنافية في كثير من الأحيان لا لأعراف المجتمع المسلم فحسب، بل لمبادئ الشرع وأحكام الدين [1].

والنتيجة خلخلة الأعراف وزعزعة التناغم الاجتماعي بفعل هذه الأفكار الدخيلة على المجتمع.

ومن ذلك مسألة الحجاب، التي تجاوزتها كثير من الفتيات، ورضخن لموضة العصر، رغم أن عرف مجتمعهن هو الحفاظ على هذا الحجاب باعتباره حكما شرعيا، بينما أصبح في نظر الجيل الجديد أمرا عرفيا يخضع للتطور، والمشكلة أن الأولياء من الآباء والأمهات سايروا الموجة ورضخوا للواقع، وقبلوه عن استسلام أو عن رضى، وأصبح العرف الجديد أن الحجاب تشدد وقيد على الحرية، وعائق أمام طموح الفتاة لتولي المهام والتموقع في منظومة العمل والمساهمة في مجال الإنتاج.

وفي مجال العلاقات الزوجية، تغيرت طبيعة هذه العلاقات في المجتمع المعاصر بحكم وفود أفكار جديدة، غيرت تصورات الناس وأثرت على عوائد المجتمع، وجعلت مساهمة المرأة في دخل الأسرة واقعا مفروضا، وحريتها في التنقل والحركة غير مقيدة بالزوج ولا رضى الولي، وساعدت التشريعات على هذا الاتجاه، ولم يعد للولي سلطة على ابنته أو أخته، ولا للزوج على زوجته، إلا في الحدود الدنيا مما تفرضه القوانين.

وبذلك تغيرت كثير من أعراف النظام العائلي ودور الأب في التربية ورعاية الأسرة.

ولا يعني هذا أن كل عرف قديم كان صالحا، ولا أن كل وافد غير صالح، ففي كل نوع مأخوذ ومتروك. ولكن الذي يعنينا أن هذا الوافد تحدٍّ يفرض نفسه، ويقتضي التفاعل معه بالتوافق أو التصادم أو القطيعة، وكل ذلك واقع في مستوى الأسرة والعلاقات بين أطرافها.

وفي نظام العمران: كانت أعراف الناس قديما قائمة على ضبط نظام البناء ومراعاة حرمة المسكن، بما لا ينكشف أهل الدار لمن خارجه، ولا يعلي أحد بناءه على جاره، ويقضي بمنع تقابل الأبواب الخارجية بين البيوت، ولا فتح النوافذ على الشارع، وصار عرف كل بلد قائما على احترام

(1) ينظر في أثر الفكر الوافد على هدم التقاليد الإسلامية، محمد قطب، معركة التقاليد، فصل: فلنكن صرحاء، 96-116.

هذه المعايير. ثم جاء الفكر الحديث في هندسة المدن، فقام على اعتبار راحة أهل البيت فقط، من توفير التهوية والإضاءة دون النظر إلى المحيط العمراني، إلا منع فتح النوافذ على الجار اللصيق، أما الاطلاع على البعيد وإعلاء البنيان فوقه فأمر مسموح.

كما كان البناء في القديم يراعي عدم انكشاف النساء لغير محارمهن داخل البيوت، فكانت تخصص غرف للرجال وأخرى للنساء، وأصبح هذا النمط غائبا في البناء العصري، بل تأثرت مخططات البناء بما تعرضه الشاشات من نماذج الفيلات والقصور التي تصور فيها الأفلام، وتقوم على الاختلاط بين الجنسين في كل المجالات، ليصبح كل ما يعرض في تلك المسلسلات نموذجا للاقتداء والاستنساخ دون تمييز ولا استثناء.

والأدهى من ذلك أن يكون الوافد مناقضا للشرع صراحة، يبيح المحرم القطعي، الذي لا يختلف فيه مسلمان، وذلك مثل استهلاك المحرمات وتعاطي الخمور. وغير ذلك، إذ غدت ظاهرة مقبولة لدى أسر مسلمات كثيرة، وبخاصة في المجتمع الغربي.

3.3.2 الجمود غير المحمود:

من طبيعة العرف أنه ثابت مستقر، وهو ما يعطيه صفة الإلزام، ويجعله مرجعا عند الاقتضاء لضبط الحقوق ومنع التنازع والخصام.

ولكن المعتبر في وضع العرف ابتداء تحقيق مصلحة الناس في اعتماده، وكونه وسيلة فعالة لتنظيم شؤونهم، وضبط علاقاتهم وتحقيق مصالحهم، وحفظ حقوقهم.

ومعلوم أن المصلحة في عمومها نسبية زمانا ومكانا وبيئة، وقد وضع الشرع لها ضوابط جامعة هي عماد اعتبارها في اجتهاد الفقهاء، ولكن تجلياتها في أفراد الناس ومع اعتبار اختلاف المكان والزمان أمر يحتاج إلى فقه دقيق يعرف بتحقيق المناط.

ومن ذلك مسألة التسعير، فقد سأل الصحابة النبي صلّى الله عليه وسلّم أن يسعّر لهم، فامتنع عن ذلك وقال: الله المسعّر [1]. وعلل النبي ذلك بأنه لا يتحمل مظلمة أحد، لأن السعر في

(1) _ نص الحديث عن أنس بن مالك قال: غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: يا رسول الله سعر لنا، فقال: إن الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق وإني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال..
حديث صحيح أخرجه أبو داود والترمذي

الأصل تحكمه قاعدة العرض والطلب. ولكن إذا تدخل في تحديد عوامل مصطنعة من احتكار وافتعال ندرة أفضت إلى ظلم طرف من الناس، وهم الزبائن في الغالب، كان للحاكم أن يسعّر للناس تحقيقا للمصلحة ورفعا للظلم الواقع، وهو ما ذهب إليه جماهير الفقهاء من جواز التسعير لهذا الاعتبار المصلحي الدقيق [1].

هذا النموذج يقدم لنا مثلا حيًّا لوجوب خضوع العرف للتغيير عند اقتضاء الحاجة، بيد أن ثمة أعرافا أصبحت بمرور الزمن نصوصا مقدسة عند أهلها، رغم فقدانها مفعولها وأثرها. وإذا دعا أحد إلى مراجعتها قامت عليه الدنيا بأنه يرمي إلى هدم نظام المجتمع من أساسه. وهنا يأتي دور العقلاء وأهل النظر في ضبط معايير التغيير التي يحتكم إليها عند الاقتضاء لتعديل عرف أو إلغائه أو استبداله. وهذا ما لم تفلح فيه كثير من المجتمعات الإسلامية، فكان جمود الأعراف أحد التحديات التي تعاني منها هذه المجتمعات.

بل إن هذا الجمود أفرز ما عرف بصراع الأجيال، بين دعاة العصرنة والتجديد وسدنة القديم، ووصموا بالجمود، ومنافاة سنة الحياة.

والذي يعقد المشكلة أن العرف يستمد قوته من التكرار والاستمرار، ويغفل بعد ذلك النظر إلى الحجة والدليل، أو بالأصح إلى التعليل والتقصيد.

وفي ظل هذا التأرجح، الذي تحول في كثير من الأحيان إلى صراع حاد بين الأجيال أهدرت حقوق، وضاعت أجيال، ودفعت الأمة ثمنا باهظا لا تزال فاتورته مفتوحة بلا انتهاء. حتى يحين وعيها بالتمييز بين الثابت والمتغير من هذه الأعراف والتقاليد.

4.3.2 آلية العلاج:

يمكن اختصار آلية العلاج في حل إشكالية الثابت والمتغير في النظام الاجتماعي، بل وفي اجتهادات الفقهاء وأحكام الدين. أو ما يسمى بالفصل بين المقدس والبشري.

وفي باب فعالية الأعراف وما يحيط بها أو ما تتضمنه من تحديات يتعين على الدارسين، من العلماء، وأهل الشأن في العمل الاجتماعي الجرأة على الفصل الواضح بين الأمرين.

(1) _ ينظر: محمد فتحي الدريني، مبحث التسعير في الفقه الإسلامي، ضمن كتاب: بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1414هـ/1994م.

يقرر العلماء أن معرفة الداء أول خطوة للعلاج، والمعرفة الذاتية شرط أساس لتغير الذات سواء على مستوى الفرد أم المجتمع، ولا يتحقق هذا بغير رؤية نقدية متجردة، ولا يعني هذا التجرد المطلق، بل هناك مسلمات تحكم بنية مجتمعنا بحكم انتمائه إلى حضارة إسلامية لها معالمها وحدودها ومقوماتها.

وباستحضار هذه المحددات، يكون النظر الفاحص والوعي الدقيق بحالة المجتمع، وما تحكمه من عوائد، وما تواجهه من تحديات، لمراجعة سلوكنا الحضاري وفق أهدافنا وقيمنا، ودون هذا النقد الملتزم، سنظل في الدائرة المفرغة، ندور ولا نبرح، تأسرنا الأعراف الجامدة، وتستفزنا الأفكار الوافدة. دون أن نحقق خطوة في تدارك الوضع والخروج من مرحلة التيه الحضاري [1].

ومن الواضح أن الدفاع السلبي عن الأعراف بذريعة الحفاظ على المكتسبات الحضارية، وترديد الأسطوانة المشروخة عن ماضينا المجيد وتاريخنا التليد، لن يجدي نفعا في معالجة التحديات التي تواجه أعرافنا وتماسك مجتمعاتنا الإسلامية، سواء أكانت من الداخل أم من الخارج.

3. خاتمة:

يواجه العرف في المجتمعات الإسلامية تحديات عديدة في نواحيه الفكرية والاجتماعية، بعضها داخلي وبعضها خارجي.

ولا ريب في أهمية العرف لكونه عاملا جوهريا في تحقيق الانسجام والاستقرار الاجتماعي، ولكن الإشكال في أعراف كانت صالحة في عصور سابقة، وفي ظل ظروف تاريخية معينة، ثم تجاوزها الزمن، ولكنها غدت في نظر الناس مسلمات مقدسة لا يمكن تجاوزها، فلا يمكن أن نحافظ عليها باعتبارها ميراثا مقدسا.

إن النظر الموضوعي يقضي بأن تتم مراجعة العرف القائم في وضعه الحالي، بتدارك ما وقع فيه نقص أو خلل، وما طرأ من سلوكيات تجذرت بعيدا عن ضوابط الشرع، وتقويمها بما يتفق ومحددات الشرع ويحقق مصالح المجتمع.

(1) _ ينظر: هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ص80 فما بعد.

أما العرف السليم الذي لم تنته صلاحيته، يظل بحاجة إلى دعم لأنه قام موافقا للشرع ولا يزال محققا للمصلحة، ومواكبا للتطور. كما أنه بحاجة إلى حماية من الوافد الغريب الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي، ويساعد على التشرذم والتفكك، ويترك الأفراد قطيعا سائبا بلا انتظام، ولا قيادة تضبط إيقاع مسيره في الحياة.

فيصدق فيه قول الحكيم:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا

لا يبتنى بيت إلا له عمد ولا عماد إذا لم ترس أوتاد

فإن تجمع أوتاد وأعمدة فقد بلغوا الأمر الذي كادوا.

إن العرف الصحيح الفعال، قوة جامعة، وملجأ عاصم للمجتمع من التشرذم والتنازع والضعف، ولكنه إذا تجاوز حقيقته فأصبح قالبا جامدا مقدسا، وغدا وسيلة انغلاق وسببا يمنع التطور والنماء.

4. قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. وهبة الزحيلي، الوسيط في أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، بيروت..
3. محمد الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر.
4. بالحاج قشار، عوائد ميزاب سنن لا تقاليد.
5. محمد قطب، معركة التقاليد، دار الشروق،ط15، 1421هـ1992م.
6. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الدار المتحدة للنشر.
7. أحمد يوسف الدرديري، الأعراف والتشريعات ودور التشريعات القانونية في تغييرها، جامعة الجوف، 2018 .
8. محمد فتحي الدريني، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1414هـ/1994م